

«الركزي» عوض البنوك فارق هامش الفائدة بين الدينار والدولار

في عام 2017 وأربع مرات في عام 2018، ورغم وعود بالاستمرار في رفعها، توقف عن ذلك في عام 2019، لأن القلق حول تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي والاقتصاد العالمي، بات هو الأهم بالرغم انخفاض مستويات البطالة في أمريكا إلى مستوى قياسي تاريخي، أو نحو 3.7%.

الاقتصاد الأمريكي بدأ يتعافى ومعدلات البطالة إلى هبوط متصل، والقلق بات حول سخونته مما يتطلب التحوط من الضغوط التضخمية. توقف بعدها لمدة عام كامل ليكرر الزيادة بربع النقطة المئوية في 14 ديسمبر 2016، بعدها رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي سبع مرات، ثلاث مرات

ذكر تقرير الشال الأسبوعي بخصوص أسعار الفائدة لقد بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مسيرة رفع أسعار الفائدة بربع النقطة المئوية في 16 ديسمبر 2015، مدبره في بدء زيادته بعد سلسلة تخفيضات ثم ثباتها قريبة من الصفر لنحو 7 سنوات، هو أن

الوكالة توقعت تحقيق المالية العامة فوائض حتى مع استمرار انخفاض النفط

«ستاندرد أند بورز» تثبت تصنيف الكويت السيادي «A.A» مع نظرة مستقبلية مستقرة



الإصلاحات تدفع الاقتصاد الكويتي إلى تحقيق نمو بنحو 1.5 بالمئة عام 2019

المدخرات في صناديق الثروة السيادية تبلغ 400 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

أشارت إلى إمكانية رفع التصنيف إذا نجحت الإصلاحات في تحسين التنوع الاقتصادي

الأصول الحكومية ستبلغ نحو 430 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2019

استمرار تسجيل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوائض على مدى العامين المقبلين

المدى المتوسط.

كما توقعت استمرار تسجيل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوائض مالية على مدى العامين المقبلين وأن يتحول إلى عجز معتدل اعتباراً من عام 2021 وذلك على غرار أداء المالية العامة. وأكدت «ستاندرد أند بورز» أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة نوعاً ما من نظم أسعار الصرف في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي. وقالت إن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة أربع مرات في عام 2018 الفائتة مرة واحدة فقط في مارس 2018. واعتبرت أن بعض الاختلاف للسياسة النقدية بين بنك الكويت المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمر ممكن ويعود جزئياً إلى محدودية تدفقات المحفظة بين الكويت والبقية العالم. وأكدت قوة القطاع المصرفي الكويتي على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مشيرة إلى أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

والإمارات والبحرين. وقالت إن ذلك التأخر مرده إلى سعي السلطات بداية نحو تطبيق الضوابط غير المباشرة على الرغم من أن الإطار الزمني لا يزال غير واضح مشيرة إلى استمرار تأخير الموافقة على قانون الدين العام الجديد. وتوقعت «الاتم الموافقة على قانون الدين العام في عام 2019 في ظل العطلة الرسمية لمجلس الأمة مما سيدفع الحكومة للاعتماد على عمليات السحب من الأصول الاحتياطية لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة، على حد قولها. ورات أن تزايد حدة التوترات الجيوسياسية «من شأنه أن ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي للكويت إذا ما تعطلت الطرق التجارية» مؤكدة الأهمية الكبيرة لمضيق هرمز بالنسبة إلى الكويت (حيث تمر صادرات الدولة النفطية خلاله في الوقت الحالي». وقالت الوكالة إنه على الرغم من تراجع توقعاتها لأسعار النفط في عام 2020 إلى 55 دولاراً من 60 دولاراً فإنها تتوقع بقاء الموازنة العامة (بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة) في تحقيق فوائض مالية بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على

وذكرت الوكالة أن اتفاق (أوبك+) بشأن تخفيض إنتاج النفط وعوامل أخرى ساهمت في دعم أسعار النفط العالمية متوقعة أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى 60 دولاراً للبرميل خلال السنوات 2019-2022 وأن ينخفض لاحقاً إلى 55 دولاراً للبرميل على أن تدعم أسعار النفط المرتفعة الفوائض المالية والخارجية للكويت حتى عام 2020. كما توقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2,5 في المئة في المتوسط خلال السنوات 2020-2022 مدعوماً بالتوقعات حول قيام منظمة (أوبك) بإيقاف الإنتاج بشأن تخفيض الإنتاج من النفط بعد مارس 2020 إضافة إلى سعي الكويت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط واستئناف الإنتاج في المنطقة المحيطة المشتركة بين الكويت والسعودية وخطط الحكومة لتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية. وبينت (ستاندرد أند بورز) أنه على الرغم من قوة الترتيبات المؤسسية بالكويت فإن جهود السلطات المبذولة في إطار الإصلاحات الهيكلية في السنوات الأخيرة تأخرت عموماً عن بقية الاقتصادات الإقليمية الأخرى إذ لم تطبق الكويت ضريبة القيمة المضافة خلافاً لما تم في السعودية

والعامة للكويت فوائض مالية حتى مع استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية في المستقبل مدفوعاً بذلك بدخول الاستثمارات الحكومية في صناديق الثروة السيادية إضافة إلى إيقاظها سعر صرف الدينار الكويتي مرتبطة بسلة من العملات الرئيسية والتي يهيمن عليها الدولار الأمريكي. وعن آفاق التصنيف بينت (ستاندرد أند بورز) أن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعات الوكالة ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين المقبلين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتركمة في صندوق الثروة السيادية التي من شأنها أن تساهم جزئياً في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنوع الاقتصاد الكويتي واعتماد على النفط. وأشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي الكويتي إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسسية وتحسين التنوع الاقتصادي على المدى الطويل متوقعة «أن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال آفاق توقعاتها حتى عام 2022». ولفتت الوكالة إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني في حال أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستويات الثروة الاقتصادية أو معدلات أضعف من النمو الاقتصادي أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ. وبالنسبة لمبررات التصنيف قالت (ستاندرد أند بورز) إن تأكيد التصنيف الائتماني للكويت جاء مدعوماً بالاستثمارات المرتفعة من المصداق المالية والخارجية السيادية المتركمة لكن التصنيف الائتماني للدولة مقيد بسمة التركيز في الاقتصاد والضعف النسبي في القوة المؤسسية مقارنة مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم.

تثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (ستاندرد أند بورز) التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند الرتبة (A.A) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف. وأكدت الوكالة في تقريرها عن تصنيف الكويت ونشرته على موقعها الإلكتروني إمكان رفع التصنيف آتف الذكر في حال نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق متوقعة أن يحقق الاقتصاد الكويتي نمواً بنحو 1,5 في المئة عام 2019. وتناولت الوكالة في تقريرها عن تصنيف الكويت ثلاثة أجزاء رئيسية هي (عوامل التصنيف الرئيسية) و(آفاق التصنيف) و(مبرراته). وعن عوامل التصنيف أفادت الوكالة في تناولها للهدف المؤسساتي والاقتصادي بأن اقتصاد الكويت يعتمد على النفط وذلك مع التوقعات بمحدودية تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد على المدى المتوسط إن يشكل نحو 90 في المئة لكل من الصادرات والإيرادات العامة لافتة إلى تباطؤ الكويت المرتبة الثامنة في عام 2018 كأكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وتوقعت نمو اقتصادياً خفيفاً في ضوء قرار منظمة البلدان المصدرة للنفط والدول من خارج المنظمة (أوبك+) بتمديد اتفاق تخفيض الإنتاج وأن يحقق القطاع غير النفطي نمواً متواضعاً علاوة على استمرار التورات الجيوسياسية في المنطقة. وبالنسبة إلى المرونة والإداء أو وضحت الوكالة أن الكويت تمتلك حجماً ضخماً من المدخرات المتركمة في صناديق الثروة السيادية وتبلغ نحو 400 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي متوقعة أن يمثل حجم صافي الأصول الحكومية العامة نحو 430 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 وهي النسبة الأعلى بين الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سيادياً. وتوقعت وكالة استمرار تحقيق المالية

الاقتصاد المحلي حقق نمواً سالباً بنحو 1.9 بالمئة في الربع الأول



ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن «منطق المؤشرات والسياسة المالية والاقتصادية المعاكسة»: يضع مؤشرات يفترض أن تخفف قلق رسمي السياسة المالية والاقتصادية في الكويت، من أمثلتها أن الاقتصاد المحلي حقق نمواً حقيقياً سالباً بنحو 1.9% - في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع الرابع من العام الفائت، ومنها تقرير منظمة أوبك تتوقع فيه فقدان دولها حصة جديدة من سوق النفط في عام 2020. مثالان آخران على مستوى العالم، أحدهما ازدياد القلق حول مستقبل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصادات العالم، وربما بدء تحفيزه بخفض أسعار الفائدة، وثانيهما تحقيق الصين ثاني أكبر اقتصادات العالم أدنى معدل للنمو في 27 عام وعند مستوى 6.2% للربع الثاني من العام الجاري، وكلها مجرد نماذج. في الكويت، صاحب النمو الحقيقي السالب للاقتصاد المحلي ارتفاع مساهمة النفط في تكوينه إلى 53% بما يعنيه ذلك من أن الحديث عن مشروع تنمية اقتصادي يقلل من هيمنة النفط على الاقتصاد وذلك بتنوع مصادر الدخل، إما لا يحقق شيئاً، أو يحقق نتائج سلبية. من جانب آخر، توقعات أوبك

حوال انخفاض في حصص أعضائها بسبب مزاحمة النفوط غير التقليدية لها حتى عند هذا المستوى الهابط في الأسعار، يعني أن النفط لن يكون قادراً على تعويض المالية العامة التي تحقق عجز، أي لا سياسة اقتصادية نافعة، ولا قدرة لشراء وقت بدعم مؤقت من إيرادات النفط. وعلى الصعيد العالمي، باتت كل المؤسسات التي تنشر توقعاتها حول نمو الاقتصاد العالمي، القصير، قد يكون للضغط السالب على معدلات النمو مبررات غير مستدامة، مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وخروج بريطانيا غير متفق عليه من الاتحاد الأوربي، وتغيير نموذج التنمية في الصين إلى غلبة محرك الاستهلاك الداخلي. ولكن، على المدى المتوسط إلى الطويل، سوف يستمر التأثير السالب في الطلب على النفط التقليدي بسبب تحسن اقتصاديات البدائل النفطية غير التقليدية، وتطورات أسواق الطاقة البديلة، وحتى الحد من استهلاك النفط بسبب القلق البيئي.

حجم الاستثمار الأجنبي دليل عودة الثقة في البورصة منذ 2008 «الشال»: تداولات المستثمر المحلي بلغت 358.980 مليون دينار

كويتي، بحصيلة شراء صافية بحدود 634.921 مليون دينار كويتي، وهو أمر طيب. تلك القيمة على أهميتها ليست كبيرة، ولكن نفعها كبير، لأنها مرتبطة بتحسين كبير في نظم البورصة ونوعية بياناتها وحصافة وشفافية شركاتها، وهو ما أعاد بعض الثقة المفقودة في البورصة منذ أزمة عام 2008 وما تبعها من أزمات. ومليكات الأجنبي، والتي تركز معظمها في قطاع البنوك حتى نهاية نصف السنة الأول، لم تتعدى 7.7% من القيمة الرأسمالية لقطاع المصارف، وتلك نسبة تملك لآلت صغيرة. والبورصة موعودة بترقية على مؤشر مورغان ستانلي ربما أهم من الأولى، وأثرها حتى وإن كان على عدد محدود من شركاتها، إلا أنه قد يجلب أموال أجنبية ربما مساوية لما تم تدفقه حتى الآن، وكل ذلك أمر طيب. ولكننا في بلد فيه فائض كبير من السيولة المترددة، وعندما تشارك تلك السيولة بوفرة في دعم جانب الطلب كما حدث مراراً في تاريخ أزمات بورصة الكويت، عندها يتحول التداول إلى هوس، ويتحول الهوس لاحقاً إلى انهيار. والمعلومات المكثفة والحديثة، إلى جانب أنها مادة ضرورية للمحللين لإرسال إشارات التحذير المبكرة بما قد يحدث من المخاطر، الإفادة من مجارة قرار الأجنبي في قرارات البيع، قد يخفف من حجم الضرر على المستثمر والاقتصاد المحلي، وإن لم يمنع.



قد تتحول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى أموال ساخنة ضارة وتنسحب بكثافة خلال فترة قصيرة، وإتاحة المعلومة السريعة حول بداية الانسحاب كما ذكرنا، قد تخفف الضرر على المستثمر المحلي والاقتصاد المحلي بالحد من إفادة الأجنبي من الانسحاب عند أعلى مستوى من الأسعار. ولو أخذنا بيانات عام كامل مثال، أي حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما بين 2018/07/01 و2019/06/30، وليست كلها حبة نشطة، بلغت قيمة تداولات الأجنبي شراء نحو 1.478 مليار دينار كويتي، وبلغت قيمة تداولاتهم بيعاً نحو 843.207 مليون دينار

وتشير أرقام النصف الأول من العام الجاري، إلى أن حصيلة صافي تداولات المستثمر المحلي كانت الأكثر بيعاً بحدود 358.980 مليون دينار كويتي، بينما حصيلة صافي تداولات المستثمر الأجنبي كانت شراء بنحو 360.019 مليون دينار كويتي، أي تم تعويض الانسحاب المحلي بالكامل تقريباً من قبل المستثمر الأجنبي. ومع استمرار مكاسب بورصة الكويت، وتحديد الشركات المشمولة أو تلك المحتمل شمولها في المؤشرات العالمية، قد يحدث، وخلال حقبة قصيرة، تغيير في توجهات المستثمر المحلي إلى الشراء بما يرفع من مستويات سيولة البورصة باكثر من الحاجة. حيثها

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر : في بورصات إقليم الخليج، تتوفر معلومات حول هوية متداولي الأسهم في البورصة بشكل يومي، وذلك هو الإجراء الصحيح، وربما هو واحد من متطلبات الإفادة من الثقة غير المباشر لرأس المال الأجنبي، فهو يوفر أداة للإنذار المبكر عند الضرورة، أي معرفة إنتاج تلك الاستثمارات. ويتحقق ذلك بنشر بيانات التداول اليومي وفقاً للجنسية، فالأجنبي كما ذكرنا في فترة تقرير الأسبوع الفائت، هم أول من يتحسس مخاطر المضاربة الضارة، ولا بد من إتاحة معلومة مبكرة حول توجهات تلك الاستثمارات.